

Republic of Iraq
The federal Supreme Court

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

١٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٥

أعلام / ٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤ / رجب / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥ / ٨ / ٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد الجليبي و فلروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كور كيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز – المدعي – عايد خليف منصور
التميز عليه – المدعي عليه – وزير لزراعه – أضافه لوظيفته

أدعى المدعي – المميز – بان سبق له وان قدم طلبا إلى السيد وزير الزراعة أضافه لوظيفته، (المدعي عليه) طلب فيه الموافقة على تملكه البستان المنشأ من قبله على ارض الإصلاح الزراعي المتعاقده عليها وتسجيلها باسمه وشموله بقرار مجلس قيادة الثورة – المنحل – رقم (١٢٦٥) لسنة ١٩٨٥ حيث انه متعاقد وفقا للقرار المرقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ وقد رد طلبه فتظلم منه بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠٠٣ إلا إن المدعي عليه أضافه لوظيفته رد التظلم بقرار بإقامة الدعوى المرقمة ٢٥ / ٢٠٠٤ أمام محكمة القضاء الإداري مطالبا فيها إلغاء القرار الإداري المشار إليه وشموله بالقرار المرقم (١٢٦٥) لسنة ١٩٨٥ المنوه عنه أعلاه لوجود نص في العقد يخوله (المتعاقد) غرس الأشجار في الأرض المتعاقده عليها، فقررت المحكمة بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٤ رد الدعوى من الناحية الشكلية نقض قرار المحكمة هذا اثر تمييزه بقرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة الصادر بعدد (١٥ / إداري / تمييز / ٢٠٠٤) وتاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠٠٤ المتضمن عدم التقييد بالمدد القانونية للفترة من ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ولفاية ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٣ للظروف التي مرت ولعدم استتباب الأمن وصعوبة التنقل .. وإتباعا لقرار النقض دعيت المحكمة الطرفين للمرافعة وأسمعت السى دفعوعهما فأصدرت بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠٠٤ قرارها برد دعوى المدعي (المميز) حيث لم تجد المحكمة في نصوص العقد المؤرخ ١٩ / ١ / ١٩٩٤ وقرار مجلس قيادة الثورة – المنحل – رقم (٣٥٠) لسنة ١٩٨٥ ما يبيح للمدعي طلب التملك

(يتبع)

Republic of Iraq
The federal Supreme Court

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

١٤ / اتحادية/تميز/٢٠٠٥

أعلام / ٥

للستان المشيد على القطعة المرقمة (٢) مقاطعة ٦ زبيدية . وقد صدق القرار المذكور بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ بموجب قرار الهيئة العامة في مجلس شوري الدولة المرقم(٣٣/إداي/تميز/٢٠٠٤) إعلام رقم (٣٤) بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٥ قدم وكيل المميز لاحتته التمييزية مغنونه إلى هذه المحكمة للنظر فيها عملا بأحكام قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ المادة /٤/الفقرة ثالثا منه طالبا نقض القرار للأسباب التي تضمنتها لاحتته التمييزية .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المميز طعن بالقرار الصادر في الدعوى المرقمة ٢٥/قضاء إداري/٢٠٠٥ القاضي برد الدعوى وقد صدق بموجب قرار الهيئة العامة من مجلس شوري الدولة بعدد ٣٣/تميز/٢٠٠٤ بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ . وبما إن الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة البتات تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق إذا اتحد أطراف الدعوى ولم تتغير صفتهم وتعلق النزاع بذات الحق محللا وسببا كما لا يجوز قبول دليل ينقض حجية الأحكام الباتة (المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون الإثبات) وحيث ان الطعن التمييزي انصب على حكم اكتسب درجة البتات ، لذا يكون الطعن التمييزي واجب الرد من هذه الجهة عليه قرر رد العريضة التمييزية من هذه الجهة وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٩/٨/٢٠٠٥ .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

احمد الجليلي
عضو

فاروق محمد السامري
عضو

أكرم طه محمد
عضو

أكرم أحمد بابان
عضو

محمد صاحب النقشبندوي
عضو

عبود صالح التميمي
عضو

ميخائيل شمشون فس كوركيس
عضو